الأمم المتحدة

E/CN.5/2015/5

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
26 November 2014
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية
الدورة الثالثة والخمسون
٤-١٣ شباط/فبراير ٢٠١٥
متابعة مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة: استعراض خطط الأمم المتحدة وبرامج عملها المتصلة بحالة الفئات الاجتماعية

رصد تنفيذ القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة

مذكرة من الأمين العام

١ - اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة الواردة في مرفق قرارها ٩٦/٤٨.

٢ - وتنص الفقرة ٢ (ب) من الجزء ''رابعا'' من القواعد الموحدة على ضرورة رصد القواعد في إطار دورات لجنة التنمية الاجتماعية. ولذلك عُيِّن مقرِّر خاص لرصد تنفيذ القواعد، وفقا للجزء ''رابعا'' من القواعد الموحدة.

٣ - وفي عام ٢٠٠٩،عيَّن الأمين العام شعيب تشالكلين (جنوب أفريقيا) مقرِّرا خاصا معنيا بمسألة الإعاقة تابعا للجنة التنمية الاجتماعية للفترة الممتدة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١١.

٤ - وفي عام ٢٠١١، قرَّر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٢٧/٢٠١١، تمديد ولاية المقرر الخاص للفترة الممتدة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٤.

11214 081214 14-65766 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٥ - وقدَّم المقرر الخاص تقريرا شفويا وعرض تقاريره السنوية على لجنة التنمية الاجتماعية في دوراتها الثامنة والأربعين والتاسعة والأربعين والخمسين والحادية والخمسين، وفي دورتها الثانية والخمسين (E/CN.5/2014/7).

٦ - وطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى المقرِّر الخاص، في قراره ٦/٢٠١٤، أن يقدم إلى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثالثة والخمسين تقريرا سنويا عن أنشطته المتعلقة بتنفيذ القرار.

٧ - ويتشرَّف الأمين العام بأن يحيل إلى اللجنة تقرير المقرِّر الخاص المعني بمسألة الإعاقة عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦/٢٠١٤.

التقرير المقدم من المقرر الخاص المعني بمسألة الإعاقة إلى لجنة التنمية الاجتماعية

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير هو الخامس والأخير الذي أقدِّمه إلى لجنة التنمية الاجتماعية، وهو يشمل ما اضطلعتُ به من أنشطة عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦/٢٠١٤، ووفقا للأحكام الواردة في الجزء ''رابعا'' من القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة.

٢ - ويغطي هذا التقرير الأنشطة التي اضطلعتُ بها في الفترة الممتدة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

٣ - وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن امتناني للدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة، ولموظفي إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة الذين قدموا لي العون طوال فترة ولايتي بصفتي مقرِّرا خاصا. وإنه لشرفٌ عظيم لي أن أضطلع بدور المقرِّر الخاص المعني بمسألة الإعاقة التابع للجنة التنمية الاجتماعية وإنني أشعر بعميق الامتنان لما لقيته من دعم من جانب الدول الأعضاء ومن الأفراد في وكالات الأمم المتحدة.

ثانيا - معلومات أساسية

٤ - يمكن اقتفاء جذور التطورات الإيجابية الحالية في مجال مسائل الإعاقة بالعودة إلى برنامج العمل العالمي المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، والقواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٥ - ومع أن الأهداف الإنمائية للألفية لا تشير بالتحديد إلى مسألة الإعاقة، فلقد أتاح هذا الإطار التوصل إلى آلية للدعوة تضطلع بها قيادات الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع المدني إلى جانب الحكومات ووكالات التنمية للتوعية باحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وضرورة تحقيق التنمية الشاملة للجميع.

٦ - وتأخذ الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق) واقتراح الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة (انظر الوثيقة A/68/970) على السواء في الاعتبار ضرورة الإشراك

التام للجميع ويعكس كلاهما الإقرار باحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في بعض أولويات التنمية.

٧ - ولقد أشرتُ في تقريري السابق إلى أهمية انعقاد اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما يعود بالنفع على الأشخاص ذوي الإعاقة ووثيقته الختامية، حول موضوع ''سبل المضي قدماً: وضع خطة للتنمية تشمل المسائل المتصلة بالإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده'' (قرار الجمعية العامة ٣/٦٨).

٨ - وتشير الالتزامات الرئيسية الواردة في الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى إلى ضرورة توفير التعليم الشامل للجميع، والتسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، والحماية الاجتماعية، وفرص العمل، وتحسين جمع البيانات عن مسألة الإعاقة، من بين التزامات أخرى.

٩ - ومما يدعو للتفاؤل أننا نحيط علما بأن الالتزامات التي قطعها المجتمع الدولي خلال الاجتماع الرفيع المستوى قد بدأت تنفذ بالفعل. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى الإقرار ببعض هذه الالتزامات في الأهداف المقترحة للتنمية المستدامة.

١٠ - وكان يمكن تقديم التزامات أكثر وضوحا بمسألة الإعاقة في المسودة الحالية لأهداف التنمية المستدامة، وكذلك في الغايات والمؤشرات ذات الصلة. ومن الأهمية الحاسمة بمكان أن يشار إلى قياس حالة الأشخاص ذوي الإعاقة لكي يتسنى رصد التقدم المحرز والعقبات القائمة في تحقيق الأهداف الإنمائية فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة رصدا فعليا.

١١ - وفي غضون ذلك، ما زلنا نشهد زيادة عدد البلدان التي تصادق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أو تنضم إليها. وحتى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، كان هناك ١٥٩ طرفا موقعا للاتفاقية و ٩٢ طرفا موقعا لبروتوكولها الاختياري و ١٥١ تصديقا على الاتفاقية و ٨٥ تصديقا على البروتوكول الاختياري.

١٢ - ولقد عقدت الدورة السابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مقر الأمم المتحدة من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وتناولت المناقشات التي دارت خلالها المواضيع التالية: إدماج أحكام الاتفاقية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ الشباب ذوو الإعاقة؛ التنفيذ والرصد على الصعيد الوطني.

ثالثا – أنشطة المقرر الخاص المعني بمسألة الإعاقة

ألف – رصد تنفيذ القواعد الموحدة والتآزر بين القواعد الموحدة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

١٣ – وفقا لقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٧/٢٠١١ و ١١/٢٠١٢، كلفتُ بالعمل كصلة وصل بين الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتعلق بمتابعة بذل الجهود على الصعيدين العالمي والإقليمي من أجل المضي قدما بجدول أعمال الإعاقة في المجالات التالية، مع التركيز بصفة خاصة على أفريقيا. ولذلك واصلتُ القيام بما يلي:

(أ) التوعية باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وبرنامج العمل العالمي للمعوقين، والقواعد الموحدة؛

(ب) تشجيع إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة وتعميم مراعاة قضايا الإعاقة في البرامج والاستراتيجيات الإنمائية على كل من الصعد الوطني والإقليمي والدولي؛

(ج) تشجيع التعاونَ الدولي، بما في ذلك التعاون التقني الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة وتذليل حصولهم عليه، وتبادل وتقاسم الخبرات وأفضل الممارسات بشأن قضايا الإعاقة؛

(د) التعاون من أجل الوفاء بالمهام المذكورة أعلاه مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.

١٤ – وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، حضرتُ اجتماعا بشأن تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وهو الاجتماع الثاني بشأن الإعاقة والتنمية الذي تنظمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وقد ركز على مواصلة تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في سياسات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرامجها.

١٥ – وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وبدعوة من وزارة خارجية فنلندا، حضرتُ مناقشة مائدة مستديرة بشأن الإعاقة والتنمية. وركزت المناقشة على الدعم الذي تقدمه وزارة خارجية فنلندا لمسألة الإعاقة وحقوق الإنسان. واجتمعتُ أيضا بأعضاء منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة الفنلندية، ولا سيما المنظمات المنخرطة في تقديم الدعم إلى منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في البلدان النامية.

١٦ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، سافرتُ إلى القاهرة بدعوة من المنظمة الدولية للمعوقين من أجل حضور حفل إطلاق هيكلها الإقليمي في الدول العربية. ومما أثلج صدري أنني شهدتُ تشكيل أطر إقليمية جديدة على صعيد المجتمع المدني في منطقة لم تكن هذه الأطر قائمة فيها رسميا في الماضي.

١٧ - وخلال تلك البعثة، أتيحت لي أيضا فرصة الاجتماع بممثلي جامعة الدول العربية لمناقشة أعمالهم الجارية في مجال الإعاقة والتنمية.

١٨ - وفي أيار/مايو ٢٠١٤، قمتُ بزيارة إلى النيجر لحضور الاجتماع العام السنوي لاتحاد رابطات غرب أفريقيا للنهوض بالمعوقين وللاجتماع بالمسؤولين في حكومة النيجر ووكالات الأمم المتحدة العاملة في هذا البلد. ولقد أتيحت لي فرصة الاجتماع بالمسؤولين في منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمناقشة ما يضطلعون به من أنشطة في مجال الإعاقة وما يواجهون من تحديات أثناء عملهم في هذا البلد. ويعتبر الفقر المدقع الذي يعاني منه الأشخاص ذوو الإعاقة من التحديات الصارخة في النيجر.

١٩ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، وجه مجلس الكنديين ذوي الإعاقة إليَّ دعوة لإلقاء كلمة أمام جمعيته العامة السنوية. واجتمعت أيضا بأعضاء لجان حقوق الإنسان في المقاطعات والبرلمانيين وممثلي الفرع المحلي لمنظمة العفو الدولية.

٢٠ - وفي أواخر شهر حزيران/يونيه ٢٠١٤، حضرتُ الاجتماع الاستعراضي لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد في مابوتو. وتنص هذه الاتفاقية على أن تقطع الدول وعدا محددا بمساعدة الناجين من الألغام الأرضية وضمان حقوقهم. وسعيا للوفاء بهذا الوعد، أعربت الدول الأطراف في الاتفاقية بشكل رسمي عن رأي مفاده أن تقديم المساعدة لضحايا الألغام الأرضية ينبغي أن يدمج في السياسات والخطط والأطر القانونية الوطنية الأوسع نطاقا المتصلة بحقوق الإنسان والإعاقة والصحة والتعليم والعمالة والتنمية والحد من الفقر.

٢١ - ولقد شاركتُ في مناقشة مائدة مستديرة وشجعتُ وحدة دعم تنفيذ اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد على العمل بشكل وثيق مع الهياكل القائمة في مجال الإعاقة على الصعيدين العالمي والمحلي نظرا لوجود أوجه التآزر بين أهداف هذين الصكين.

٢٢ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٤، قمتُ بزيارة إلى قيرغيزستان واجتمعت بوزير الشؤون الاجتماعية المسؤول عن مسائل الإعاقة، وبنائب وزير التعليم وممثلين حكوميين آخرين، وبرئيس اللجنة المعنية بحقوق الإنسان وقادة المنظمات المعنية بمسألة الإعاقة في قيرغيزستان، وكذلك بفريق الأمم المتحدة القطري.

٢٣ - ولم تصبح قيرغيزستان بعد طرفا في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وكانت مهمتي جزئيا تقتضي أن أحثَّ حكومة قيرغيزستان على التصديق على الاتفاقية. وفي هذا الصدد، أسديتُ المشورة بشأن تنفيذ أولويات التنمية في البلد. ولاحظتُ أن الحكومة تواجه عدة تحديات فيما يتعلق بتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وتحتاج إلى تخصيص المزيد من الموارد لمسائل من قبيل تكييف البيئة لمصلحة ذوي الإعاقة، وتوفير التعليم، وفرص العمل، والرعاية الصحية.

٢٤ - وعقب زيارتي إلى قيرغيزستان، سافرت إلى طاجيكستان بدعوة من المنظمات الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة. وتبين لي أن الحالة في طاجيكستان شبيهة جدا بالحالة في قيرغيزستان، وتتمثل في وجود منظمات متطورة في المجتمع المدني إنما مع استمرار الفجوة القائمة بين مطالب تلك المنظمات وتنفيذ الحكومة للسياسات والبرامج. إلا أن حكومة طاجيكستان تسعى للتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ولقد اتصلتْ بفريق الأمم المتحدة القطري لتقديم العون في تلك العملية.

باء - تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في التنمية

الدول الأعضاء

٢٥ - تقوم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حاليا بوضع مجموعة جديدة من الأهداف الإنمائية، يشار إليها أيضا بأهداف التنمية المستدامة، في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتنص الأهداف والغايات المقترحة للتنمية المستدامة بوضوح على أن القضاء على الفقر هو أعظم التحديات التي يواجهها العالم. وأفقر الفقراء هم الأشخاص ذوو الإعاقة. وتشير التقديرات إلى أن ٨٠ في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة يعيشون في البلدان النامية. ولذلك، لا بد من إدراج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع المبادرات الإنمائية الناشئة عن الأهداف الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٦ - واستنادا إلى الاقتراح الذي قدمه الفريق العامل المفتوح باب العضوية، تشمل أهداف التنمية المستدامة المقترحة ما يلي:

- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان
- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة
- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار
- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات
- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة
- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة
- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع
- إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار
- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها
- جعْل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة
- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة
- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره
- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة
- حماية النظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي
- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية الاحتكام إلى القضاء للجميع، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات
- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

٢٧ - وتشمل القائمة عددا من الإشارات المحددة إلى الإعاقة، على سبيل المثال، في الأهداف التي تتناول التعليم، والمستوطنات البشرية الشاملة للجميع والآمنة والمستدامة، والبيانات والرصد. وتشمل المجالات الأخرى التي يمكن أن تُعزَّز من خلال الإشارة إلى

الأشخاص ذوي الإعاقة الأهداف التي تتعلق بالقضاء على الفقر والجوع وكفالة أنماط عيش صحية للجميع.

٢٨ - ومن المهم أن الأهداف تشير بوضوح إلى الأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتعلق بالحد الأدنى للحماية الاجتماعية. وهذا أمر بالغ الأهمية، لا سيما بالنسبة لأقل البلدان نموا حيث نرى فقر الأشخاص ذوي الإعاقة في أوضح تجلياته. فالأشخاص ذوو الإعاقة في أقل البلدان نموا بحاجة ماسة إلى الرعاية الصحية، سواء منها الرعاية الوقائية، مثل التحصين ضد شلل الأطفال، أو خدمات إعادة التأهيل والدعم في مجال الرعاية الصحية. وتكون النساء والفتيات ذوات الإعاقة معرَّضات بوجه خاص لخطر العنف والإهمال، الأمر الذي يتطلب مراعاة احتياجاتهن بصورة محددة في الأهداف الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٩ - ولقد أبرزت الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى دور منظمات المجتمع المدني في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ورصدها وتقييمها. ولئن كان الإدراج في المناقشات بشأن الأهداف إنجازا جديرا بالثناء، فثمة حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لضمان الإبقاء على هذه الإشارات في غايات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة أثناء التفاوض بشأنها. والأهم من ذلك هو أن تنفيذ الأهداف سيتطلب الرصد المتواصل والقائم على المشاركة.

٣٠ - وتشكل أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي هي في طور الإعداد، إلى جانب الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فرصة بالغة الأهمية لتعميم مراعاة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة ومواصلة إدماجها.

٣١ - ويمكن زيادة استكشاف إمكانات المؤتمر السنوي للدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذي أسندت إليه ولاية تعزيز تنفيذ الاتفاقية، بهدف النهوض بالتنمية الشاملة لمسائل الإعاقة. ويمكن أن يسهم المؤتمر في تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في السياسات الإنمائية وتنفيذ هذه السياسات وكذلك في الرصد والتقييم من أجل تتبع التقدم المحرز والعقبات القائمة وإبداء آراء تقييمية بشأنها إلى الدول الأعضاء.

منظومة الأمم المتحدة

٣٢ - استعرض الأمين العام، في تقريره الأخير المعنون ”تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة: وضع خطة تنمية شاملة لمسائل الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده“ (A/69/187)، التطورات الأخيرة في

العمليات الحكومية الدولية الجارية وقيَّم الفرص التي تتيحها من أجل إدماج مسائل الإعاقة في الإطار الإنمائي العالمي الناشئ. ويبرز التقرير التحديات الرئيسية التي تكتنف النهوض بوضع الأشخاص ذوي الإعاقة في التنمية. وتشمل التحديات الرئيسية التي سُلِّط الضوء عليها ما يلي: الافتقار إلى سياسات وعمليات وبرامج إنمائية شاملة لمسائل الإعاقة؛ الافتقار إلى عمليات متسقة وموثوقة لجمع البيانات والإحصاءات المتعلقة بالإعاقة وتحليلها ورصدها وتقييمها، وعلى وجه الخصوص، عدم إمكانية المقارنة والتنسيق على الصعيد العالمي؛ الحاجة إلى المزيد من التعاون الدولي من أجل متابعة الاجتماع الرفيع المستوى؛ الحاجة إلى بذل جهود متواصلة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني من أجل وضع خطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تشمل مسائل الإعاقة.

٣٣ - وفي إطار متابعة نتائج الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالإعاقة والتنمية خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، تتفاوض الدول الأعضاء حاليا بشأن قرار جديد مع التركيز على استعراض تنفيذ الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى وتقديم توجيهات بغية إحراز مزيد من التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، فضلا عن تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في المرحلة المقبلة من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٣٤ - ويمكن أن تعزى زيادة الاعتراف بمنظور الإعاقة في العمليات الجارية المؤدية إلى وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى تعزيز الوعي باحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وفي هذا الصدد، تواصل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الاضطلاع بدور رئيسي داخل منظومة الأمم المتحدة. ففي ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، قامت الإدارة، بدعم من رئيس الجمعية العامة، وحكومات إسبانيا، وتونس، والفلبين، وفنلندا، وكينيا، واليابان وبالتعاون معهم، بتنظيم سلسلة من المناسبات والأنشطة المتعلقة بتعميم الخدمات المالية، وبالصحة العقلية والإعاقة والتنمية للاحتفال باليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠١٣ الذي كان شعاره ''حطموا الحواجز، افتحوا الأبواب: من أجل إقامة مجتمع شامل وتحقيق التنمية للجميع''.

٣٥ - والتسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة شرط مسبق بالغ الأهمية لتيسير إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم في المجتمع والتنمية. ولقد تواصل بذل الجهود وإحراز التقدم في تحسين التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في الأمم المتحدة في مجالات تشمل الحصول على المعلومات والوصول إلى الاجتماعات والمنصات. ويعتبر مركز التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة التابع للأمم المتحدة الذي افتتح في اليوم الدولي للأشخاص

ذوي الإعاقة في عام ٢٠١٣ أحد الأمثلة على أوجه التقدم التي تحققت داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة. ولقد حققت فرقة العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بالتسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة تقدما أيضا في وضع سياسة شاملة بشأن التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة من أجل الأمانة العامة للأمم المتحدة. وصدرت هذه السياسة بوصفها نشرة الأمين العام ST/SGB/2014/3 في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وتشير هذه السياسة إلى الالتزام المتواصل للأمم المتحدة بالقضاء على التمييز على أساس الإعاقة في الأمانة العامة والدفع بترتيبات تيسيرية معقولة من أجل تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم الموظفون ذوو الإعاقة، من التسهيلات للوصول، على قدم المساواة مع غيرهم، إلى المرافق والمؤتمرات والخدمات والوثائق والمعلومات، والاستفادة كذلك مثل غيرهم من فرص التطور المهني.

٣٦ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، تضمن منتدى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الثاني المعني بالإعاقة والتنمية مناقشة مائدة مستديرة بشأن الحد من أخطار الكوارث والقدرة على مواجهتها الشاملين لمسائل الإعاقة لتقييم التقدم المحرز في إدراج الإعاقة في سياسات وممارسات الحد من أخطار الكوارث.

٣٧ - وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، شاركت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، في رئاسة مؤتمر بشأن إحصاءات الإعاقة عُقد في لندن. وكان المؤتمر بمثابة متابعة ترمي إلى تعزيز نشر التوصيات الصادرة عن اجتماع فريق الخبراء بشأن البيانات والإحصاءات والرصد والتقييم فيما يتعلق بالإعاقة: سبل المضي قدماً، وضع خطة تنمية شاملة لمسائل الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده، الذي عقد في مقر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في باريس من ٨ إلى ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٤. وعمل المؤتمر في لندن على تشجيع تعزيز وتعميم البيانات والإحصاءات المتعلقة بالإعاقة في مجال التعاون الإنمائي بناء على التوصيات الصادرة عن اجتماع فريق الخبراء. وركز المؤتمر على استخدام مجموعة الأسئلة المختصرة التي وضعها فريق واشنطن[(١)]، وناقش دمج عناصر الإعاقة في جهود جمع البيانات الإحصائية المبذولة على نطاق أوسع، وذلك من أجل التصدي لبعض أوجه عدم الاتساق والتحديات المستمرة التي تكتنف جمع البيانات الوطنية بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة. ووُضع المؤتمر في سياق إطار التنمية الناشئ لما بعد عام ٢٠١٥ ومفهوم ”عدم إغفال أحد“ في الأنشطة الإنمائية المقبلة.

(١) متاحة في الموقع الشبكي التالي: www.un.org/disabilities/default.asp?id=1617.

٣٨ - واجتمع فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يومي ١٤ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر عن طريق التداول بالفيديو وقرَّر مواصلة تعزيز تعاونه في مجال تشجيع وضع خطة لما بعد عام ٢٠١٥ تكون شاملة لمسائل الإعاقة وتقوية التآزر فيما يتصل بالاستجابات لحالات الطوارئ والحالات الإنسانية والحد من أخطار الكوارث على نحو يراعي احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. وسيجري إنشاء فريق عامل مواضيعي يُعنى بالكوارث والتراعات لاستعراض الأنشطة الحالية التي يقوم بها فريق الدعم المشترك بين الوكالات ووضع خطة عمل لتعزيز إدراج الأمم المتحدة لمسائل الإعاقة في الحد من أخطار الكوارث، وحالات الطوارئ، والأزمات الإنسانية.

٣٩ - وأدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال شراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، دورا هاما في التوعية باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ودعم تنفيذها. ولقد اجتمعتُ بعدد من المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي التي تدعمها الشراكة، ولاحظتُ التنفيذ الناجح لبرامج الشراكة في دول أعضاء مثل إثيوبيا وجمهورية مولدوفا وجنوب أفريقيا.

٤٠ - ولقد أطلقت منظمة الصحة العالمية مؤخرا برنامج التعاون العالمي بشأن التكنولوجيا الصحية المساعدة الذي يعتبر مثالا جيدا على زيادة تعزيز التسهيلات من أجل الأشخاص ذوي الإعاقة سواء باعتبارها هدفا أو وسيلة للتنمية من أجل الجميع، من خلال إقامة شراكات واسعة النطاق مع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص لضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على منتجات صحية مساعدة جيدة النوعية وميسورة التكلفة والنهوض بالتنمية الشاملة لمسائل الإعاقة.

التنمية في أفريقيا

٤١ - يجري إحراز تقدم مطرد نحو إنشاء المنتدى الأفريقي للأشخاص ذوي الإعاقة الذي يشكل أولوية رئيسية قمتُ بتحديدها. ولقد نظمتُ، بالعمل مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي، اجتماعا عُقد في أديس أبابا من ١٧ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، لمناقشة التكوين المقترح للمنتدى والوثائق الأخرى من أجل إنشائه. وكان الاجتماع بمثابة الانطلاقة الرسمية للمنتدى، ولقد شارك في ذلك نحو ٦٠ مندوبا، ومشاركون من جميع مناطق القارة، وقادة من خلفيات تشمل جميع أنواع الإعاقة، إلى جانب ممثلين عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي، وكذلك عن منظمات شريكة في مجال التنمية.

٤٢ - وسيواصل المنتدى بعد إنشائه، في السنوات القليلة القادمة، تعاونه الوثيق مع الأمم المتحدة وسيسعى إلى إقامة تعاون واسع النطاق مع الشركاء داخل المنطقة وخارجها من أجل تعزيز جدول أعمال الإعاقة في أفريقيا على أساس مستدام.

٤٣ - وتعقد مفوضية الاتحاد الأفريقي اجتماعات استشارية إقليمية لمناقشة تنفيذ إطار السياسات الاجتماعية لأفريقيا الذي يشمل مسألة الإعاقة. ولقد عُقد اجتماع استشاري إقليمي في منطقة شرق أفريقيا في تموز/يوليه ٢٠١٤، وسيُعقد اجتماع استشاري ثان يومي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر في منطقة الجنوب الأفريقي. والغرض من هذه الاجتماعات الاستشارية هو مناقشة تنفيذ الإطار وخطة العمل القارية للعقد الأفريقي الممدَّد للأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠١٠-٢٠١٩)، وجمع مدخلات لمشروع بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب فيما يتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. كما تهدف هذه الاجتماعات إلى التشاور بشأن احتياجات التدريب لكبار المسؤولين الحكوميين وممثلي منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.

٤٤ - والأهداف الأخرى للاجتماعات الاستشارية التي تعقدها مفوضية الاتحاد الأفريقي هي إطلاع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على هيكل الإعاقة الجديد في الاتحاد الأفريقي ومناقشة الإطار الجديد للرصد والتقييم الذي سيركز على تنفيذ خطة العمل القارية.

٤٥ - وخلال الاجتماعات التشاورية، ستُقدَّم أيضا مجموعة أدوات بشأن الإعاقة في أفريقيا إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

جيم - تعزيز التنمية الدولية الشاملة لمسائل الإعاقة

٤٦ - طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراريه ٢٠٠٨/٢٠ و ٢٠١١/٢٧، إلى المقرِّر الخاص العمل على حفز التعاون الدولي والتقني في مسائل الإعاقة، بوسائل منها تحديد مجالات استراتيجية لتبادل وتشاطر الخبرات وأفضل الممارسات والمعارف والمعلومات.

٤٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أتيحت لي الفرصة لزيارة قيرغيزستان وطاجيكستان. وتيسرت الزيارتان اللتان أجريتهما بفضل الاتصالات التمهيدية التي أقمتها مع منظمات النساء ذوات الإعاقة في كلا البلدين. وكان الغرض من هاتين الزيارتين هو الحث على التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتبادل الخبرات وتقديم ملاحظاتي بشأن التصديق على جميع المعايير الدولية المتعلقة بالإعاقة في مختلف الدول الأعضاء وتنفيذها.

٤٨ - وتشاطرت أيضا مع ممثلي الحكومتين ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة معلومات بشأن النهج القائم على حقوق الإنسان في التنمية والبرمجة واجتمعت بكبار المسؤولين في حكومة قيرغيزستان. وخلال الزيارة التي قمت بها إلى ذلك البلد، شدَّدتُ على نهج الإعمال التدريجي للاتفاقية، مشيرا إلى وجود بعض الشواغل إزاء التوقعات بشأن الاتفاقية والقدرات اللازمة من أجل تنفيذها تنفيذا كاملا.

٤٩ - كما شجعتُ منظمات النساء ذوات الإعاقة في كلا البلدين على الاجتماع بالمنظمات الأخرى في سائر أنحاء العالم والتعاون معها حتى يتسنى لها رصد بعض نجاحات المنظمات الأخرى والتحديات التي تواجهها والاستفادة منها.

٥٠ - وخلال تفاعلي مع وحدة دعم تنفيذ اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، شجعتُ الجهات المعنية على العمل بشكل أوثق مع الأوساط الحالية المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة، من قبيل لجنة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في جنيف وأمانة الاتفاقية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٥١ - وفي القاهرة، عقدت اجتماعا مع جامعة الدول العربية والمسؤولين المعنيين بقضايا الإعاقة فيها. ويسَّرتُ حضور مسؤولي الجامعة العربية لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في حزيران/يونيه ٢٠١٤؛ وكانت هذه هي المرة الأولى التي يكون فيها مسؤولو الجامعة العربية ممثلين في هذا المؤتمر.

دال - تعزيز التوعية باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والقواعد الموحدة والصكوك الدولية الأخرى، والتشجيع على تنفيذها

٥٢ - طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراريه ٢٠٠٨/٢٠ و ٢٠١١/٢٧، إلى المقرِّر الخاص التوعية باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وبالقواعد الموحدة، وببرنامج العمل العالمي المعني بالأشخاص ذوي الإعاقة، وبالصكوك الدولية الأخرى المتعلقة بالإعاقة.

٥٣ - ولقد أثرتُ مسألة الاجتماع الرفيع المستوى ووثيقته الختامية مع أعضاء حكومات طاجيكستان وقيرغيزستان والنيجر، عندما قمتُ بزيارة تلك البلدان. كما اقترحت بقوة أن تساهم تلك الدول في الحوار الجاري بشأن الأهداف الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، بهدف إدراج الشواغل والمنظورات المتعلقة بالإعاقة.

٥٤ - وبالإضافة إلى ذلك، ناقشتُ المسائل المتصلة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مع قادة منظمات المجتمع المدني، ولا سيما خلال زيارتي إلى النيجر، لأن من الواضح أن المسائل التي أثاروها فيما يتعلق بالفقر المدقع بحاجة إلى أذن صاغية.

هاء - التعاون مع المجتمع المدني

٥٥ - تقتضي ولايتي بصفتي المقرِّر الخاص العمل مع منظمات المجتمع المدني، ولا سيما القيادات التي تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة.

٥٦ - وفي إطار ولايتي، سعيتُ إلى أن يتاح لجميع المنظمات الوصول إليّ، وعملتُ مع الجميع دون محاباة. ولقد ركزتُ بشكل خاص على المنظمات التي تمثل الفئات المهمشة وتلك التي تمثل أقل البلدان نموا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أتيح لي القيام بالعديد من البعثات، مثل الزيارات التي أجريتها إلى قيرغيزستان والنيجر وطاجيكستان، من خلال الدعوات التي تلقيتها من المنظمات الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة في تلك البلدان.

واو - الفئات الضعيفة في أوساط ذوي الإعاقة

٥٧ - خلال فترة ولايتي، عملتُ عن كثب مع منظمات من قبيل الشبكة العالمية لمستخدمي العلاج النفسي في الحاضر والماضي ومنظمات في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا. وفي إطار دعمي لتلك المنظمات، تمكنتُ من تقديم المساعدة لبعضها في إطار التحديات التي تواجهها.

٥٨ - ولقد أنشئ المنتدى الأفريقي للأشخاص ذوي الإعاقة أيضا للتأكد من أن صوت الفئات المهمشة، بما في ذلك الأشخاص الذين يعانون من أمراض نفسية ومنظماتهم، سيكون مسموعا في الداخل أو الخارج على الصعيدين الإقليمي والعالمي عند مناقشة مسائل هامة من قبيل أهداف التنمية المستدامة.

رابعا - الملاحظات والاستنتاجات والتوصيات

٥٩ - لا تزال القواعد الموحَّدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة تشكل إطارا عمليا يحدد العقبات والحواجز ويوفر مبادئ توجيهية بشأن ما يتعين القيام به لتحقيق تكافؤ الفرص على جميع الصعد في أي مجتمع. ويعد اعتماد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبدء نفاذها معلما تاريخيا، إلا أنه لا يعني تجاهل القواعد الموحدة.

٦٠ - وفي الاجتماعات واللقاءات العديدة التي قمت بها على مر السنين بصفتي المقرِّر الخاص في جميع المناطق والبلدان، اتضح أن الإرادة السياسية للدول الأعضاء لتحقيق تكافؤ الفرص كانت قوية إلى حد ما. ويمكن الإشارة إلى سرعة تصديق الدول على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة باعتبارها من أبرز الدلائل في هذا الصدد.

٦١ - ومع ذلك، وعلى نحو ما سلِّمت به الجمعية العامة مرارا، فإن الثغرات القائمة بين الالتزامات والممارسات على أرض الواقع توضح التحديات التي تنتظرنا.

٦٢ - واستنادا إلى عقود من الخبرة في تنفيذ ورصد القواعد الموحدة وإلى تجربتي الشخصية بصفتي المقرِّر الخاص خلال السنوات الست الماضية، أود أن أبدي بعض الملاحظات وأقدِم بعض التوصيات بشأن مواصلة تعزيز الأعمال المقبلة للأمم المتحدة في مجال النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتحقيق تكافؤ الفرص لهم في جميع أنحاء العالم.

٦٣ - إن وجود اتفاقيات وأطر معيارية دولية أخرى تتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أمر مهم للغاية، إلا أن ذلك لا يغير تلقائيا من حالة الأشخاص ذوي الإعاقة. ويتطلب الأمر زيادة مستوى الوعي والمعرفة بالأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم وحقوقهم وقدراتهم وإسهاماتهم، على جميع المستويات. ومن الضروري أيضا أن يحدث تحوُّل إيجابي في المواقف تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة لاعتبارهم أصحاب حقوق وفاعلين في تحقيق التنمية ومستفيدين منها على حد سواء.

٦٤ - ومن أهم الخبرات والدروس المستفادة على مر السنين من تنفيذ القواعد الموحدة أن الإعاقة ينبغي تقديرها ومعالجتها بوصفها مسألة شاملة لعدة قطاعات في السياسات والبرامج الإنمائية المعنية بالقضاء على الفقر، والتخطيط والتشييد في المدن والأرياف، والنقل العام، وتطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والحد من أخطار الكوارث والقدرة على مواجهتها، وتوفير التعليم للجميع، وتحقيق الحد الأدنى للحماية الاجتماعية، من بين مسائل أخرى.

٦٥ - وينبغي أن تتجلى الالتزامات بالنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة بصورة أكثر تحديدا في السياسات الاجتماعية والاقتصادية على مستوى الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، مع وجود تدابير وإجراءات محددة في مجال القوانين والسياسات العامة فضلا عن الالتزامات المتعلقة بالموارد. فعلى سبيل المثال، تدعو الحاجة إلى الاستثمار في تعزيز تيسير التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في جميع جوانب الحياة حتى يتمكنوا من المشاركة في المجتمع على قدم المساواة، وإطلاق العنان بالكامل لقدراتهم ومساهماتهم في التنمية.

٦٦ - ومن الجوانب الهامة الأخرى إنشاء وتعزيز آليات مؤسسية إقليمية ووطنية وعلى صعيد منظومة الأمم المتحدة، من أجل تنفيذ السياسات ذات الصلة المعنية بتعميم مراعاة مسائل الإعاقة وبإدراج منظورات وشواغل الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتنسيقها ورصدها وتقييمها.

٦٧ - ونظرا إلى أن الافتقار إلى الموارد والقدرات أمر تتكرر الإشارة إليه باعتباره حاجزا مستمرا يحول دون إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في السياسات والبرامج في الكثير من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، ينبغي المضي قدما في التركيز على التعاون الدولي في مجال الإعاقة باعتباره من أكثر الوسائل فعالية للتعجيل بتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والقواعد الموحدة. وينبغي أن يشمل التعاون الدولي أيضا تبادل الخبرات والتعاون والدعم في الميدان التقني.

٦٨ - وعلى الصعيد الدولي، ينبغي أن تتصدر الإعاقة جدول الأعمال التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. ويتعين تعزيز الهياكل المؤسسية للعمليات السياسية القائمة من أجل كفالة الرصد المنهجي وإحراز تقدم داخل منظومة الأمم المتحدة. ويتعين الاعتراف بتعميم مراعاة مسائل الإعاقة في جميع الخطط والجهود الإنمائية، بما في ذلك في أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، باعتبار ذلك من الأولويات، ولا سيما في أعمال الأمم المتحدة، بما في ذلك لجنة التنمية الاجتماعية. وبدون إدراج حقوق وشواغل ومنظورات ما يربو على بليون شخص من ذوي الإعاقة، لا يمكن أن يتحقق أي من الأهداف الإنمائية بالفعل.

٦٩ - لطالما كان الدور الذي تؤديه منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة من أحد أهم العوامل المساهمة في الإبقاء على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمسائل الإنمائية المتعلقة بهم في دائرة الاهتمام، باعتبارها مسألة ذات أولوية في جميع الخطط. ومن المهم أن تُمنح هذه المنظمات دورا أكبر في رسم السياسات والتخطيط والتنفيذ، ورصد السياسات والبرامج الإنمائية وتقييمها على الصعد الدولي والإقليمي والوطني والمحلي.

٧٠ - وأود أن أقدم التوصيات المحددة التالية:

(أ) ينبغي أن تولي خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الاعتبار الواجب لظروف الفقر المدقع والاستبعاد الاجتماعي الموجودة في أوساط الأشخاص ذوي الإعاقة أكثر من غيرهم، وأن تتضمن غايات ومؤشرات محددة لقياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن تواصل الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى تحسين التنسيق فيما بين العمليات والآليات الدولية القائمة من أجل النهوض بالتنمية الشاملة لمسائل الإعاقة في جدول الأعمال العالمي؛

(ب) ينبغي أن تنظر لجنة التنمية الاجتماعية في الخيارات المتاحة لإنشاء آلية دائمة للاستعراض والرصد المنتظمين للتقدم المحرز في تحقيق جميع الأهداف الإنمائية المتفق

عليها دوليا للأشخاص ذوي الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده، وتعزيز التنسيق والتنفيذ الفعال وأوجه التآزر فيما بين برامج الأمم المتحدة؛

(ج) ينبغي للدول الأعضاء تحسين وتسريع جمع بيانات وإحصاءات الإعاقة والإبلاغ بشأنها، بهدف إدماج منظورات الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم في الخطط الإنمائية والسياسات الاجتماعية، وفقا للمقرر الذي اتخذته اللجنة الإحصائية بتوفير أساليب موحدة لجمع البيانات من أجل تيسير قابلية المقارنة الدولية، فضلا عن تصنيف جميع البيانات المتاحة حسب الإعاقة؛

(د) ينبغي أن يشمل مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بوصفه آلية تابعة للأمم المتحدة منشأة بموجب الاتفاقية، مسائل الإعاقة والفقر والتنمية في الدورات السنوية، تمشيا مع الاتفاقية؛

(هـ) هناك حاجة إلى المزيد من الجهود والمبادرات، من قبيل برنامج منظمة الصحة العالمية للتعاون العالمي بشأن التكنولوجيا الصحية المساعدة، من أجل مواصلة تعزيز التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، باعتبار ذلك وسيلة وهدفا لتحقيق التنمية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة. وينبغي أن تؤخذ أيضا التكنولوجيات المساعدة والميسرة لاستخدام ذوي الإعاقة في الاعتبار عند تنفيذ جميع السياسات والاستراتيجيات الإنمائية، ولا سيما المتعلقة بالحد من أخطار الكوارث والقدرة على مواجهتها وكذلك السياسات والبرامج المتعلقة بمكافحة الفقر من أجل الأشخاص ذوي الإعاقة؛

(و) ينبغي أن تكون التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة جزءا لا يتجزأ من أعمال الأمم المتحدة، وينبغي تعزيزها تدريجيا من كافة الجوانب، بما في ذلك المباني والاتصالات وإدارة الموارد البشرية، وكذلك في وثائق وخدمات المؤتمرات. وفي هذا الصدد، لا بد من وضع الترتيبات المؤسسية والترتيبات المتعلقة بالموارد، بما في ذلك إنشاء صندوق للتسهيلات والترتيبات التيسيرية المعقولة الخاصة بذوي الإعاقة للوفاء بمتطلبات الأمم المتحدة في مجال التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة، وذلك كتدبير مؤقت.